



مقر البنك الوطني الأول في عام 1952



خليفة الخالد الغنيم



خالد عبداللطيف الحمد



احمد السعود الخالد



خالد الزيد الخالد



محمد عبدالرحمن البحر



يوسف عبدالعزيز الفليح



يوسف احمد الغانم



محمد عبدالاحسن الخرافي



عبدالعزيز احمد الصقر



سيد علي سيد سليمان الرفاعي

اليوم الذكرى الستون لصدور المرسوم الأميري لتأسيسه في 19 مايو 1952

بنك الكويت الوطني: 60 عاماً في خدمة الكويت

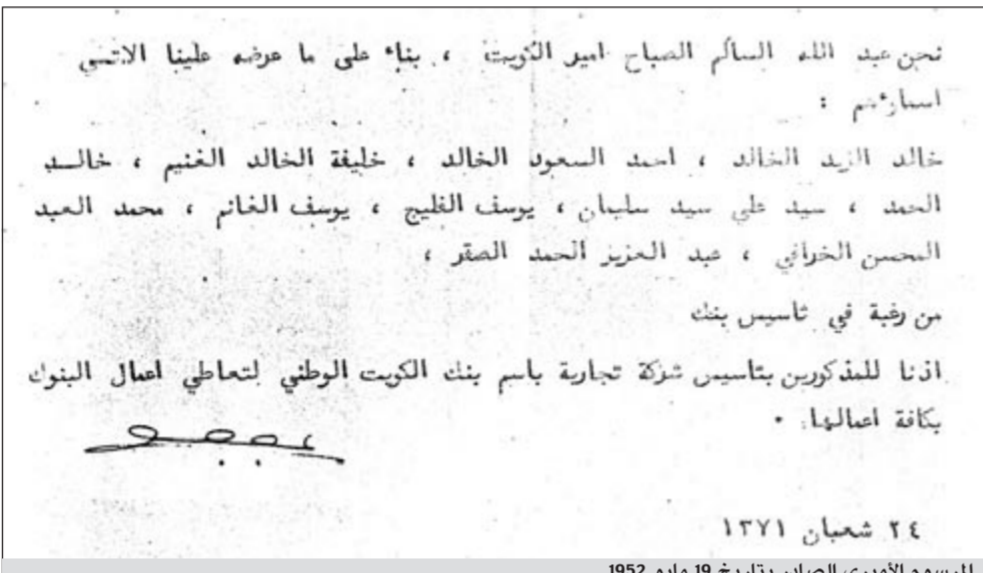
من المؤسسات المصرفية القليلة في المنطقة والعالم والتي خرجت دون تأثيرات تذكر وهو ما تجلّى في النتائج المالية المحققة منذ العام 2008 مروراً بالعام الماضي وصولاً إلى نتائج الربع الأول من العام الحالي، ففي الوقت الذي تستمر فيه المصارف الكويتية والخليجية في اعتماد سياسة تجنب المخاطر، يمكن الوطني أن يكون من بين المصارف القليلة التي لم تلجأ إلى الخصصات العامة التي تفرضها المعايير المعتمدة من جانب البنك المركزي، وهذا الواقع يؤكد جودة محفظة القروض لدى البنك إلى كون نسبة القروض المتعثرة تكاد تكون معدومة.

الأكثر أماناً في العالم

وفي ظل الأزمات المتلاحقة التي عاصرها، استمر البنك الوطني في الحفاظ على موقعه بين البنوك الأكثر أماناً في العالم، حيث تقدم 14 مرتبة ضمن قائمة «غلوبال فاينانس» لأكثر 50 بنكاً أماناً في العالم للعام 2012، متفوقاً على أبرز البنوك العالمية ويكون الوحيد عربياً، وعالمياً الذي يحتفظ بموقعه ضمن هذه القائمة للمرة الخامسة على التوالي، والبنك الوحيد في الكويت على هذه القائمة.

وفي خضم الأزمة وعلى مدى العامين 2008 و2009 تجاوزت أرباحه مصارف فاقته حجماً من حيث الموجودات، واستمر في توزيع الأرباح والعوائد الجزئية على مساهميه.

وبناء على هذه المعطيات فقد بات لقب «أفضل بنك للخدمات المصرفية الخاصة»، في الكويت المنوطة من قبل مجلة «يوروماتي» العالمية والعريضة في عالم المال والمصارف ملازماً للبنك، كما فاز البنك بجائزة أفضل بنك في الشرق الأوسط من مجلة «جلوبال فاينانس» العالمية في 2012 للعام الثالث على التوالي، واختارته أيضاً مجلة كافضل ممول للمبادلات التجارية في الكويت للعام 2012 وكافضل بنك على مستوى الأسواق الناشئة للعام 2012، وذلك يؤكد مرة أخرى على صلابته الوطني ومثابته المالية وعلامة جديدة تضاف إلى تصنيفات التميز والجدارية وهي إنجازات جديدة بالفخر لبنك بدأ من الصفر في دولة صغيرة وقتية مثل الكويت أمام عملاقة الصناعة المصرفية في الشرق الأوسط والعالم.



المرسوم الأميري الصادر بتاريخ 19 مايو 1952

الذي رتبته وأداره بعد التحرير في العام 1991، لصالح الحكومة بقيمة 5,5 مليارات دولار، وهو أكبر قرض عرفته المنطقة العربية، كما أدار الوطني كذلك قرضاً لشركة الكويت بقيمة نحو 1,25 مليار دولار. هذه التطورات شكّلت الحقبة الذهبية بحق في مسيرة البنك التي ظهرت خلالها ملامح النضج والازدهار المصرفي والانطلاق إقليمياً وعالمياً، حيث توسع وزاد من رقعة انتشاره جغرافياً متصدراً قائمة المصارف المحلية لجهة عدد الفروع بالإضافة إلى أخرى من مكاتب تشغيلية وشركات خارجية في كل من نيويورك ولندن وباريس وتركيا والصين إلى جانب لبنان ومصر والبحرين والأردن وقطر والإمارات والعراق والسعودية. ومع بدايات القرن الواحد والعشرين، نجح الوطني في أن يكون نموذجاً عالمياً متكامل للخدمات المصرفية والمالية المتطورة والتي توفر خدماته لجمع شرائح عملائه من الأفراد والشركات والمؤسسات الكبيرة، كما عزز من مكانته كصرف تمويلي شامل من خلال العديد من الصفقات على مستوى منطقة الشرق الأوسط.

نموذج في التعاطي مع الأزمة

بالمقابل لم تكن الأزمة المالية الأخيرة التي تعد الأضخم منذ الكساد الكبير في العام 1929، إلا لتعيد التأكيد على الدور الريادي الذي يلعبه «الوطني» كمؤسسة مصرفية مرموقة على مستوى الكويت والمنطقة، فاستطاع البنك أن يقدم نموذجاً يحتذى في التعاطي مع تداعيات هذه الأزمة، ليكون بذلك

تكرس نفسها وتثبت دعائم العمل المؤسساتي الوطني لأول مرة في الكويت، فواكب النهضة الاقتصادية في البلاد، واتسع نشاطها لتقدم مختلف أنواع العمل المصرفي والدعم للأفراد والمؤسسات وتوفير التمويل لإطلاق مشاريع البنية التحتية في خمسينيات القرن الماضي، حيث كان آنذاك العمل المصرفي المحلي الوحيد. «الوطني» وتكريس الاستقلال السياسي مع تكريس بنك الكويت الوطني دوره أكثر فأكثر كمؤسسة مصرفية وطنية، بدأ البنك يصبح جزءاً من القرار الاقتصادي المؤثر في البلاد، وتجلي هذا الدور المؤثر في استبدال العملة المحلية مرتين، الأولى كانت في شهر مايو من العام 1959 عندما استبدلت أوراق النقد من الروبية الهندية بأوراق روية جديدة سميت بروبيات الخليج.

وربما ننسى

هذا وقد شهد نجاح بنك الكويت الوطني في الخروج سليماً معافى من هاتين الأزميتين المتتاليتين في مايو من العام 1961، مع إصدار مجلس النقد الكويتي لندائين كويتية بدلاً من أوراق النقد من روبيات الخليج، كضرورة من ضروريات الاستقلال السياسي ويهدف إضفاء طابع الشخصية المستقلة بحيث تتمتع الدولة بالسيادة على اقتصادها ونقدها. وإلى جانب الدور الوطني التعميري، ففي سبعينيات القرن الماضي دخل البنك على المستوى الداخلي ورشعة عمل شاملة بهدف تكريس مزيد من الشخصية المؤسسة وذلك عبر خطط التطوير وإعادة الهيكلة والتنظيم، وقد كانت هذه الفترة هي اللبنة الأساسية التي أسست للنهضة الحقيقية لبنك الكويت الوطني.

بُعد «وطني» في تجاوز الأزمة الأولى

ولأن المعدن الحقيقي يزداد برهقة في اللحظات الحرجة ولا تعرف قيمته إلا في زمن الأزمات، فقد شكلت أزمة انهيار سوق الأسهم الكويتية والمسماة «أزمة سوق المناخ» عام 1982، فرصة لبنك الكويت الوطني ليثبت عراقته، إذ شكل أسلوب العمل المصرفي المتزن والمتحفظ والذي طبع مسيرة البنك منذ التأسيس حتى اليوم، عاملاً حاسماً في جعله المؤسسة الوطنية الوحيدة الناجية من تداعيات تلك الأزمة بحيث لم يتأثر بها بخلاف مختلف المؤسسات والمصارف المحلية الأخرى، ونتيجة لذلك أطلق عليه اسم «البنك الفائض الوحيد»، علماً أن تقاريره الدورية ونشراته الاقتصادية آنذاك - التي كانت من النشاطات النادرة في منطقة الخليج - لطالما حذرت



موظفو البنك في مكاتبهم مع بدايات عمل البنك

وقد شكّل هذا الاجتماع الخطوة الأولى لوضع فكرة تأسيس البنك موضع التنفيذ بمباركة من الشيخ عبدالله السالم الذي وعد المجتمعين بدعم توجيههم، رغم التحذيرات الكثيرة والتي تمثل أبرزها في أن عقد تأسيس فرع البنك البريطاني مع حكومة الكويت كان ينص على عدم السماح بإنشاء مصارف أخرى في الكويت، إلا أن الرؤية الثاقبة لأمير الكويت الشيخ عبدالله السالم، ساهمت في ابتكار مخرج قضي باعتبار قرار عدم السماح بإنشاء مصارف في البلاد يقتصر على المصارف الأجنبية فقط، ولا ينطبق على فكرة تأسيس مصارف كويتية وطنية داخل الكويت. وعلى هذا الأساس، تمت ترجمة فكرة تأسيس البنك على أرض الواقع وخرج مرسوم بنك الكويت الوطني إلى النور في 19 مايو من العام 1952، حيث صدر المرسوم الأميري بالتأسيس، وفي 15 نوفمبر من العام نفسه افتتح بنك الكويت الوطني للعمل رسمياً باعتباره شركة مساهمة كويتية لممارسة الأعمال المصرفية.

ولقد أسس مرسوم تأسيس بنك الكويت الوطني لولادة أول بنك كويتي مساهمة كويتية لممارسة الأعمال المصرفية.

هذا وقد أسس مرسوم تأسيس بنك الكويت الوطني لولادة أول بنك كويتي مساهمة كويتية لممارسة الأعمال المصرفية.

هذا وقد أسس مرسوم تأسيس بنك الكويت الوطني لولادة أول بنك كويتي مساهمة كويتية لممارسة الأعمال المصرفية.

هذا وقد أسس مرسوم تأسيس بنك الكويت الوطني لولادة أول بنك كويتي مساهمة كويتية لممارسة الأعمال المصرفية.

هدف لارساء قواعد العمل المصرفي وتكريس وجود مؤسسة مصرفية هي الأولى من نوعها، إلا أنه وبعد مرور 7 سنوات على تأسيسه شعر القائمون عليه بعدم رضا عن نشاطه والخدمات المقدمة من قبله، وتواتر اليهم وجود توجه لدى بعض التجار الكويتيين وميل لتأسيس بنك خاص بهم، وشكّلت الرغبة الكويتية بتأسيس مصرف وطني مصدر قلق للمعتمد البريطاني في الكويت، الذي عبر صراحة عن هذا الواقع في الرسائل السرية إلى وزارة الخارجية البريطانية والتي تضمنت مخاوفه من تأسيس البنك الوطني واقتراح جملة من العراقيل لنسف فكرة تأسيس بنك الكويت الوطني.

ولادة بنك الكويت الوطني

في المقابل فإن العراقيل التي وضعت من قبل البريطانيين، لم تحل دون تحقيق التجار الكويتيين لرغبتهم بتأسيس مصرف وطنياً ينبع من نقائصهم الاقتصادية ويأخذ بعين الاعتبار احتياجاتهم المحلية، ويخدم بالدرجة الأولى مصالحهم الوطنية، بما يساهم في التنمية الاقتصادية في البلاد وتنمية مخرجات المودعين وحفظها. وفي خضم هذه الرغبة، فقد شكّلت جميع المعطيات حافزاً أمام نخبة من تجار الكويت، وفي بدايات العام 1952، عقد اجتماع مع المغفور له الشيخ عبدالله السالم الصباح ضم كل من:

- خالد الزيد الخالد.
- احمد السعود الخالد.
- خالد عبداللطيف الحمد.
- خليفة الخالد الغنيم.
- سيد علي سيد سليمان الرفاعي.
- عبدالعزيز الحمد الصقر.
- محمد العبد المحسن الخرافي.
- يوسف احمد الغانم.
- يوسف عبدالعزيز الفليح.

هذه البداية المتواضعة، أسست مع مرور السنوات لولادة مؤسسة مصرفية عملاقة، بدأت شيئاً فشيئاً

لم يكن أحد يتوقع قبل نحو 60 عاماً أن يتحول البنك الصغير الذي انطلق من مساحة لا تتعدى الثلاثة دكاكين ويضعة موظفين يعملون بالوسائل البسيطة إلى واحد من أكبر المصارف الخليجية والعربية من حيث الموجودات والأصول، ومن الأبرز على مستوى الأداء المالي والإرباح، والأكبر ابتكاراً في طرح الأدوات والمنتجات المصرفية المتطورة، فالمرسوم الأميري السامي الخاص الصادر عن المغفور له بإذن الله الشيخ عبدالله السالم الصباح في التاسع عشر من شهر مايو من العام 1952، مهد لولادة أول مصرف وطني في الكويت وأول شركة مساهمة في الكويت ومنطقة الخليج العربي.

واليوم تحل الذكرى الـ 60 على هذه الإنطلاقة لتعيد تسليط الضوء من جديد على هذه المسيرة الحافلة والناجحة للبنك، والذي بات يملك أكبر شبكة فروع محلية ودولية تتلخّص 176 فرعاً حول العالم، وتغطي أهم عواصم المال والأعمال الإقليمية والعالمية فضلاً عن الشركات التابعة خارج الكويت المتواجدة في عواصم مالية عالمية استراتيجية، كما مازال البنك مستمراً على نهجه المالي المتحفظ الذي مكّنه من الحفظ على قوة مركزه المالي ونيله درجات تصنيف قياسية بين المصارف العاملة على مستوى منطقة الشرق الأوسط، إلى جانب موقعه البارز بين أكثر 50 مصرفاً آمناً في العالم.

حاجة محلية إلى مصرف وطني..

وإذا كانت الكويت قد نالت استقلالها السياسي في العام 1961، فإن ولادة الحقيقة لهذه المرحلة أسس لها استقلال اقتصادي شكل منعطفاً مهماً فيها، وتغل في تأسيس بنك الكويت الوطني في العام 1952، الذي انطلق كشركة مساهمة لم يتجاوز رأسمالها ما يعادل مليون دينار فقط، وحملت آنذاك اسم بنك الكويت الوطني المحدود، وقد كانت هذه الخطوة أيضاً ببدء مرحلة جديدة من الاستقلال الاقتصادي لم تقتصر مفاعيلها على الكويت فقط بل امتدت لتشمل أرجاء منطقة الخليج بأسرها، ولم تكن تلك التجربة لنجد طريقها إلى النور لولا تضامر جهود مجموعة من رجال الكويت الأوفياء وبمؤازرة من أميرها ومؤسس نهضتها آنذاك والاب الروحي لدستورها، علماً أنه وقبل العام 1952، كان القطاع المصرفي في الكويت مضموراً على وجود مصرف أجنبي واحد هو البنك البريطاني للشرق الأوسط، والذي افتتح بشكل رسمي في فبراير من العام 1942 إبان الحرب العالمية الثانية.

وعلى الرغم من أن هذا البنك

رؤساء مجالس الإدارة الذين تعاقبوا في مسيرة «الوطني»

- 1952-1955 خالد الزيد الخالد
- 1956-1958 أحمد السعود الخالد
- 1959-1964 عبد العزيز الحمد الصقر
- 1965-1979 يعقوب يوسف الحمد
- 1980-1992 محمد عبد المحسن الخرافي
- 1993- حتى الوقت الحاضر محمد عبد الرحمن البحر

بوابتك إلى آسيا

تذكير

حضور اجتماع الجمعية العمومية العادية المؤجلة

يسر مجلس إدارة الشركة الكويتية الصينية الاستثمارية تذكير المساهمين الكرام بحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية المؤجلة والمقرر عقدها في تمام الساعة 11 صباح يوم الخميس الموافق: 2012/5/24 وذلك في قاعة المؤتمرات المكائنة في برج الداو - شارع خالد بن الوليد - شرق - الكويت، لمناقشة البنود الواردة في جدول الأعمال.

للاستفسار الرجاء الإتصال على هاتف: 22464565 - 22464585

info@kci-asia.com | www.kci-asia.com



صورة جماعية لموظفي الوطني بعد افتتاح البنك